

من سلك حكمة فقد اخيرا

هذه درة فاضلة على خبثه عالية قطوفها دانية وانهارها جارية بيضاء نسيمة
نهجها وروها وضيائها نجيته السمر نورها وسنوتها قنبضها نسيمة النور
في حل المتخالطة الله
من نوار الاثر
كلم فيها
ونفاش عراس لم يلبها العلم بهرا وعلوقها احسن الكابر
كيف ولا قدر صفها احسن العريف والبحر الخطريف صدرها ذكيا
الدهر ودر شمار الفخر المعالم الدرر والنجم الدرر على افضل مرج سوا
الاذكيا ومفلق وكل من تغفل حيث كماله في الافاق جناب
المولوي السيد ابو الحسن حسين عن المكارمة المحمدي نجل العالم
الاجل مرج اهل العلم والعمل لسان المجتهدين قصبة المتأخرين
كافل الارامل والايام محتبب العصر والانا فقيه اهل البيت
عليهم السلام مولانا اتمسك باليقين
بمده حسين لانا اجاب بصونا عن
ابن السيد
المصطفى

صورة ما نفعه الحبر العلامة والخير القمته بقية
 مشاهير السلف وكل جا هير الخلف جامع علم
 الفلسفة والآداب لقائيق على فلاسفة اليونان
 وآداب العرب جناب المولوي السيد ملا علي
 صدين جناب عن طوارق التحذات

هذه التقرير بسم الله الرحمن الرحيم يا حي يا قيوم

هذه أغلوطة عويصة كانت بارني من سلافة سونظيقا وكما
 ينشطها الأمان صبيغ يد بانولو طيقا لبك ^{في الحقيقة المحمدية} بشد الحيزوم
 الأراحتها من لداقتلح بالبيع لا وري نارا فاقطب بابر هذه الكواهين على
 الذين قراهنوا في دفا عها فكان هو المجلي اذا بارني بل هو الألسكيند
 في سلطانة ومن دونه جاروا هاله لما أسبهد في فصال هذه التاليف
 مصيبا ففان بلحرا زقصيات خرجي كما حاز غيرة برجي نصيبا يا هي جال
 اراها قد تركتها باجحة هيا با منشورا كان لجوبكن الا ان شوطه حلت
 فعقدت لذويها ويدا وثورا من الله هذه ابو الحسين من الله
 في اقتياض الاغاليط كالنار على العلويل كجدة ابي الحسن ابو الحسين
 في فصل القضايا المهم ولذلك ان فسه فيه بان من شبه اياه ما
 فوضع الصنا مواضع النفس التزم عها والله كنتا حسنان هذا
 الباقعة ادون في مادية من المحقق الدواني فاذا لهوا يا ولما لم فستك المحم
 السلام هو سلك يمه فحل معا قدا العلوم واجل في منسكي العلماء كالشمس بين النجوم

استخرج راجع
 القاد من كتاب
 بالزند و كانت
 العرب يفتق
 يعودون ترك
 اصحاب على
 الاخر ديمحي
 اكل الزند
 والتامل
 الزند والنسخ
 شعر الفسح
 والسماح
 والامراء الام
 والاشمال

صورة ما كتبه النحرير الكامل والخبير الدني ميسر
الله فمثل شمس النجوم وصيد را والخلوم حميد
العصر والزمان جناب المولى السيد علف
ما برح مصئوننا عن طوارق الحزن فدان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اول مدعى احكام بانظار اهل القياس وقياس اهل الانظار بنيانه
وصفى عن وهو المخالط ومخالط الوهم برهانه حمد من خصنا بنعت علم
صفت ورودها وانظارها وحكم تامة زكيت ورودها وازهارها
لولا وجوده لم يثبت شئ من الاشياء ولو بالفرض ولولا حكمه واستقرار
السماء على الارض قضا بانجمته دائمة تقضي ولا تغيب وموجبات حكمت
مطلقة عامة لا تنكس بانقيض والصلوة على سيد الانبياء المعصوم
في منطقة من الخطاء البشر العربي الا على المؤيد بالبرهان الان والى
وعلى انه مقد مات الدين الميصل ولا وهو الى الحق واليقين المظهرين
من الارجاس الذين لا يقاس بهم الناس سيما اذ يهجم على نفس خير البشر
واخره الى انظر ما دامت الاقيسة موصولة بنتائجها الكامنة

والنحو كانت الفكرية شبيهة بالحركة الصاعدة والنازلة وبعد ذلك
 فيينا كنا نبرج النظر في رياض العلوم البرهانية وفنون الحكمة التي
 ونحوض في بحار المعارف الايمانانية افروانا رسالة رائعة كانتها كوكبة
 وري يوقد من شجرة مباركة للعالمين وعجالة نافعة كانتها صفاة فاقه
 لوها تشر لنا ظرين بل روضة خضراء تحكي حجة الخلد التي عدت للمنفين
 اشملت على بيان رقيق وبحث دقيق وكلام مسترود كالدر المنصود في
 حل المفالطة العامة الورس ودقيد وضعه فرأى لها على طرف الثام ونشر
 خواتمها بين الايام السيد السند والخبر المعتمد مشرق شمس الكمال و
 مطلع صبح الفضل والافضل فضل من سائر الاف كياسة وفاق واحمل من
 تغلغل حيث ناله في الافاق الفاضل اللوذعي والعاله اليه في الدرس
 لو تمثل عقله لكان في السماء بديرا ولو تجسم فضله لكان بين العلماء صدرا
 نلت المعلمين برابرة والقمرين بنو كائنه ورفاع اعلام العلوم بعد ما
 انظمست وانجى من سوال الدونس بعد ما اندرست اليه اولي النهى
 وحليف الورع والتقى الرازي في رياض العقول والمنقول الكارع من
 حياض مسائل الفروع والاصول الصالح الموقن مرجع فضلاء الزمن
 السيد ابو الحسن دامت معاليه وبورك لي ايامه ولينا اليه
 وقرنت اوقاته بالصالح ما انار الصباح واضاء بخمير ولا ح فامعنت البصر
 مبانيها واتجست النظر في معانيها فالفتها بحمد الله شمسا يهر نورها
 العقول لا يحرر الا قول فيها تحقيقات انيقة لم تسمع بها الا في
 وتذقيقات رشيقة لم تسمع بها الا دهان ومباحث طيبة كانتها

في طرافتها سلافة العصر وكات طريقه عفت بمثلها ام الدهر شمع
معان تزد هي الفضلاء حيينا والفاظهم من بعد ان
يحيون لو تأملتهم بشيخ كثير السن عا ذليه الشباب
فيها من رساله لوراها الحكيم يحكم بوجود الجوهر الفرديين لانا
ولو اطلع عليها المتكلم لا من يتحقق المتصل الواحد من غير كلام
عباراتها نجوم بينات واشاراتها رجوم للشبهات لا يريد ما المغالاة
الا رسمه شهاب ثاقب ولا ناتيها المجادل الا ذنجه بسهم صائب قد
توجه الى خل الاعنه ، اكاثر للعلماء وجم غفير من اعيان
الفضلاء فمن واحده اكرم ، اد الجواب عن المغالطة فوق
في الغلط واخر اصاب لغرض ، صعب على الناظرين فيه
وقد ذكر السيد جل ما ذكره الا كما برز اتي بابحاث جديده يتخذ
فيها الناظر فكم فيها من جرح وتعديل ونقص وابداع واصلا
كلام وافساد مرام ثم اجاب عن المغالطة بجواب يحلو صده
ويشرح الصدد ورويكاد فيته يغني ولو لم تنسسه نار نور على
فما ابقى للمغالط اضلا ولا فرغا حتى ضاق به ذريعا وجعل وهمه
منشورا وصار كان لم يكن شيئا مذكورا وكان سعيه في ذلك
مشكورا حيث هدى الطالبين الى قوم محجة ودليل واوضح
فاما شاكر او اما كفورا ولغيره انة جواب دقيق وكلام رشيق حري
بيان يكتب بالتبر لا بالخبر على اوراق الورود ووجبات الجود صفي
القلوب والواحد باليد ورو ولقد اجاب واصاب واجاد فيما فادو

في المسئلة فوق المل وقبال غرقى اصلاح القسباد وبلغ الرشاد فجاء بحمد الله
 كانه ارم ذات النقاد التي لم يخلق مثلها في البلاد ثواني اشكر الله سبحانه على
 التفاض على السيد المستند نعمه ورحمته وانه عليه جواب يسكت السائل ويكفي
 لم يتفطن به الاوائل ولا غير وان المثل في ذلك بقول القائل في فلان تفق الانا
 وانت منهم فان المبك بعض م الغزال هو ينبغي للسيد ان يشكر الله تعالى
 على ما رفته من الطبع الوقاد والذهن النقاد والشرف الظاهر والفضل الزاهر
 وحيث ان يثبت في حقه قول الشاعر **واني وان كنت الاخير**
زمانه يلات بما لو استطع الاوائل وبالحكمة فان السيد مع غضاضة غصنه
 وحداثة سنه قد سبق في منظار الكلام وما غ فيه ذروة السنام ولا غر في
 اعصان الشجرة الطيبة التي صلتها ثابت وفرعها في السماء واعيان الذرية الطامعة
 الذين هم مختلفوا الملائكة ومعاقل الدين ومعاقل العلم انشأ في قوم قائم
 للشرعية عموها وانحصر وها واقتبس من اوراق النبوة الكس ليه في الارض بشبه
 العالم العلامة الخريد الفهامة مصباح المتجدين خاتم المجتهدين حاكم
 الشرع والدين لسان المتفقهين مجمع بحر المعقول والمنقول حاوي الفروع
 والاصول قدوة العلماء المصطفين البرى عن الشين المتمسكي بالثقلين ملك
 العلماء مولانا السيد **بدره حسين** لازال جتاه مرجع اهل الحقين
 ورحابي من الله ان يرزقه ما رزق اباة الصالحين فيبلغه مدارج العلم العا
 فانه محيى عوة السائلين اجزى عونا ان الحمد لله رب العالمين اصابة غلة
 خاتم المسلمين الى الطيبين اظهروا ما اظهر الليل وغسق واضاء صبح فلق وانار غسق

يا من لا يغلط سوال عن سوال ^{بعض من الانقاد} هو ما من هو ما من الضلال صلى على رسولك
الموضع الحق بكل مثال المبطل ^{الاول ما دوا لانزال} والالمضلين من
لاسلام كل ثلثة بالحج ام والمقا ^{اشارة} ²⁴ ²¹ ²² ²³ ²⁴ ²⁵ ²⁶ ²⁷ ²⁸ ²⁹ ³⁰ ³¹ ³² ³³ ³⁴ ³⁵ ³⁶ ³⁷ ³⁸ ³⁹ ⁴⁰ ⁴¹ ⁴² ⁴³ ⁴⁴ ⁴⁵ ⁴⁶ ⁴⁷ ⁴⁸ ⁴⁹ ⁵⁰ ⁵¹ ⁵² ⁵³ ⁵⁴ ⁵⁵ ⁵⁶ ⁵⁷ ⁵⁸ ⁵⁹ ⁶⁰ ⁶¹ ⁶² ⁶³ ⁶⁴ ⁶⁵ ⁶⁶ ⁶⁷ ⁶⁸ ⁶⁹ ⁷⁰ ⁷¹ ⁷² ⁷³ ⁷⁴ ⁷⁵ ⁷⁶ ⁷⁷ ⁷⁸ ⁷⁹ ⁸⁰ ⁸¹ ⁸² ⁸³ ⁸⁴ ⁸⁵ ⁸⁶ ⁸⁷ ⁸⁸ ⁸⁹ ⁹⁰ ⁹¹ ⁹² ⁹³ ⁹⁴ ⁹⁵ ⁹⁶ ⁹⁷ ⁹⁸ ⁹⁹ ¹⁰⁰ ¹⁰¹ ¹⁰² ¹⁰³ ¹⁰⁴ ¹⁰⁵ ¹⁰⁶ ¹⁰⁷ ¹⁰⁸ ¹⁰⁹ ¹¹⁰ ¹¹¹ ¹¹² ¹¹³ ¹¹⁴ ¹¹⁵ ¹¹⁶ ¹¹⁷ ¹¹⁸ ¹¹⁹ ¹²⁰ ¹²¹ ¹²² ¹²³ ¹²⁴ ¹²⁵ ¹²⁶ ¹²⁷ ¹²⁸ ¹²⁹ ¹³⁰ ¹³¹ ¹³² ¹³³ ¹³⁴ ¹³⁵ ¹³⁶ ¹³⁷ ¹³⁸ ¹³⁹ ¹⁴⁰ ¹⁴¹ ¹⁴² ¹⁴³ ¹⁴⁴ ¹⁴⁵ ¹⁴⁶ ¹⁴⁷ ¹⁴⁸ ¹⁴⁹ ¹⁵⁰ ¹⁵¹ ¹⁵² ¹⁵³ ¹⁵⁴ ¹⁵⁵ ¹⁵⁶ ¹⁵⁷ ¹⁵⁸ ¹⁵⁹ ¹⁶⁰ ¹⁶¹ ¹⁶² ¹⁶³ ¹⁶⁴ ¹⁶⁵ ¹⁶⁶ ¹⁶⁷ ¹⁶⁸ ¹⁶⁹ ¹⁷⁰ ¹⁷¹ ¹⁷² ¹⁷³ ¹⁷⁴ ¹⁷⁵ ¹⁷⁶ ¹⁷⁷ ¹⁷⁸ ¹⁷⁹ ¹⁸⁰ ¹⁸¹ ¹⁸² ¹⁸³ ¹⁸⁴ ¹⁸⁵ ¹⁸⁶ ¹⁸⁷ ¹⁸⁸ ¹⁸⁹ ¹⁹⁰ ¹⁹¹ ¹⁹² ¹⁹³ ¹⁹⁴ ¹⁹⁵ ¹⁹⁶ ¹⁹⁷ ¹⁹⁸ ¹⁹⁹ ²⁰⁰ ²⁰¹ ²⁰² ²⁰³ ²⁰⁴ ²⁰⁵ ²⁰⁶ ²⁰⁷ ²⁰⁸ ²⁰⁹ ²¹⁰ ²¹¹ ²¹² ²¹³ ²¹⁴ ²¹⁵ ²¹⁶ ²¹⁷ ²¹⁸ ²¹⁹ ²²⁰ ²²¹ ²²² ²²³ ²²⁴ ²²⁵ ²²⁶ ²²⁷ ²²⁸ ²²⁹ ²³⁰ ²³¹ ²³² ²³³ ²³⁴ ²³⁵ ²³⁶ ²³⁷ ²³⁸ ²³⁹ ²⁴⁰ ²⁴¹ ²⁴² ²⁴³ ²⁴⁴ ²⁴⁵ ²⁴⁶ ²⁴⁷ ²⁴⁸ ²⁴⁹ ²⁵⁰ ²⁵¹ ²⁵² ²⁵³ ²⁵⁴ ²⁵⁵ ²⁵⁶ ²⁵⁷ ²⁵⁸ ²⁵⁹ ²⁶⁰ ²⁶¹ ²⁶² ²⁶³ ²⁶⁴ ²⁶⁵ ²⁶⁶ ²⁶⁷ ²⁶⁸ ²⁶⁹ ²⁷⁰ ²⁷¹ ²⁷² ²⁷³ ²⁷⁴ ²⁷⁵ ²⁷⁶ ²⁷⁷ ²⁷⁸ ²⁷⁹ ²⁸⁰ ²⁸¹ ²⁸² ²⁸³ ²⁸⁴ ²⁸⁵ ²⁸⁶ ²⁸⁷ ²⁸⁸ ²⁸⁹ ²⁹⁰ ²⁹¹ ²⁹² ²⁹³ ²⁹⁴ ²⁹⁵ ²⁹⁶ ²⁹⁷ ²⁹⁸ ²⁹⁹ ³⁰⁰ ³⁰¹ ³⁰² ³⁰³ ³⁰⁴ ³⁰⁵ ³⁰⁶ ³⁰⁷ ³⁰⁸ ³⁰⁹ ³¹⁰ ³¹¹ ³¹² ³¹³ ³¹⁴ ³¹⁵ ³¹⁶ ³¹⁷ ³¹⁸ ³¹⁹ ³²⁰ ³²¹ ³²² ³²³ ³²⁴ ³²⁵ ³²⁶ ³²⁷ ³²⁸ ³²⁹ ³³⁰ ³³¹ ³³² ³³³ ³³⁴ ³³⁵ ³³⁶ ³³⁷ ³³⁸ ³³⁹ ³⁴⁰ ³⁴¹ ³⁴² ³⁴³ ³⁴⁴ ³⁴⁵ ³⁴⁶ ³⁴⁷ ³⁴⁸ ³⁴⁹ ³⁵⁰ ³⁵¹ ³⁵² ³⁵³ ³⁵⁴ ³⁵⁵ ³⁵⁶ ³⁵⁷ ³⁵⁸ ³⁵⁹ ³⁶⁰ ³⁶¹ ³⁶² ³⁶³ ³⁶⁴ ³⁶⁵ ³⁶⁶ ³⁶⁷ ³⁶⁸ ³⁶⁹ ³⁷⁰ ³⁷¹ ³⁷² ³⁷³ ³⁷⁴ ³⁷⁵ ³⁷⁶ ³⁷⁷ ³⁷⁸ ³⁷⁹ ³⁸⁰ ³⁸¹ ³⁸² ³⁸³ ³⁸⁴ ³⁸⁵ ³⁸⁶ ³⁸⁷ ³⁸⁸ ³⁸⁹ ³⁹⁰ ³⁹¹ ³⁹² ³⁹³ ³⁹⁴ ³⁹⁵ ³⁹⁶ ³⁹⁷ ³⁹⁸ ³⁹⁹ ⁴⁰⁰ ⁴⁰¹ ⁴⁰² ⁴⁰³ ⁴⁰⁴ ⁴⁰⁵ ⁴⁰⁶ ⁴⁰⁷ ⁴⁰⁸ ⁴⁰⁹ ⁴¹⁰ ⁴¹¹ ⁴¹² ⁴¹³ ⁴¹⁴ ⁴¹⁵ ⁴¹⁶ ⁴¹⁷ ⁴¹⁸ ⁴¹⁹ ⁴²⁰ ⁴²¹ ⁴²² ⁴²³ ⁴²⁴ ⁴²⁵ ⁴²⁶ ⁴²⁷ ⁴²⁸ ⁴²⁹ ⁴³⁰ ⁴³¹ ⁴³² ⁴³³ ⁴³⁴ ⁴³⁵ ⁴³⁶ ⁴³⁷ ⁴³⁸ ⁴³⁹ ⁴⁴⁰ ⁴⁴¹ ⁴⁴² ⁴⁴³ ⁴⁴⁴ ⁴⁴⁵ ⁴⁴⁶ ⁴⁴⁷ ⁴⁴⁸ ⁴⁴⁹ ⁴⁵⁰ ⁴⁵¹ ⁴⁵² ⁴⁵³ ⁴⁵⁴ ⁴⁵⁵ ⁴⁵⁶ ⁴⁵⁷ ⁴⁵⁸ ⁴⁵⁹ ⁴⁶⁰ ⁴⁶¹ ⁴⁶² ⁴⁶³ ⁴⁶⁴ ⁴⁶⁵ ⁴⁶⁶ ⁴⁶⁷ ⁴⁶⁸ ⁴⁶⁹ ⁴⁷⁰ ⁴⁷¹ ⁴⁷² ⁴⁷³ ⁴⁷⁴

الى هذه النكت البديعة فهم احد من القول وما وصل اليها ايد الوصول فهي
بحر نكات لا نهاية لعجقة تمتحق الخبير والمحقق البصير وشعر وليس كبحر ايام
نشتق قعره الى حيث يغنى الماء حوت وصدع فلا ريب في ان قول العلم
واكمال الكلام اجواب هذه المغالطة بتقريرات شافية كافية لكن هذا
الجواب لا ينق والحق الرشيق بالنسبة الى تلك الاجوبة كالشمس للنجوم كما لا يخفى على
اولي الفهم ليتحقق وابن سيدنا ينظر ان الى هذا الجواب فيقران بتفسيره
بالجواب كيف لا والجيب بهذا الجواب البديع النافعة المتجر الذي صنيت
فضائله ائمة وشائعه هو اذكي الاذكياء واتفق الاتقياء سلا لئلا العلماء نتيجة
الفقهاء ملجأ الطلبة مخرج الفضلاء شعبة رفعت الفخر راية في زمانه واول
جزى بعضه الى اى اخبره بنحو المداية شمس المداية شعره نيتا لتدقيق الفكر
في بعد غورته ويغرق في تبارده وهو ممتنع وفاق في التدريس على علماء عصره
وعلى شبره كماله على جملة من خذوا الذهن الثاقب النقاد حسا الفكر الصائب
شعر الكامل النقط لا عز العلو الفطن الحليم لا يحل الا بوعده الفاضل التيقن
الخطيب لما هو النذير البيل المبري المضيق المؤيد بتأيدت الخالق عظيم
سبك السيد ابو الحسن لا زال مصريا عن البلايا والحن ويا برح محفوظا عن
شرور الخساد وطوارق الزمن ابن افضل من بقي وفخر من مضى الخبر الله
والحسن بانهام حجة الاسلام مجتهدا لعضد الايام العالم الا وخذ فقيه
آل محمد سيدك وسيد جناب ملك العلماء السيد **عبد الحسين** لا زال
ظلاله العالي على رؤسنا واهم ذوالقمرين بحر ته سيد الخافقين وآل المحيطين

سنة
لله عز وجل
بالحسين
من كل
والاسرة
الحاضر

مِنْ يَوْمِ الْحَاكِمِ يَقُولُ وَأَحْزَبُوا أَشْجَارًا

الحمد لله والمنه که درین میان سمیعت توان بحال نافع و جلاله را تعجب می



حسن میرزا و حسین میرزا

من مصلحيه شت ضمه رافد
مع العلون طبع ارا العرس وود

العلم فالعلم
 من قوله البرهان
 من الله عليه العالي
 امتناع العلم السابق
 يفيد امتناعه ليقض
 وجوب الوجود وهو كما
 العلم اللازم من ذاته
 المذكور فلان علمه امتناع
 العلم الى السلام
 الدين لا يسبيل على
 لغيره من الله عليهم
 الصالحين

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سبحان من الله تعالى في سلطانه عن الزوال
والاضلال وتقدس في بيوت هانئ خالط
المجدل واغاليط الوهم والخيال عموهم الامم
بالنعم العامة الودود والبروز في نظم شاعر جليل
افضل له الشاملة التامة الثبول والصلوة والسلام
على صاحب البرهان القوي والصراط المستقيم الذي
حل بملك بيانه عقيد كل كائد وابطل معجزه بديانه

على هو فراج الواقع وهو الجرس
 والمرحقا الكلام في السط الجديت
 والمناطلات الوهمية والخيالية
 فانها غير مطابقة او بمعنى دلائل
 وجوده الا انية فانها صفة المقدار
 فالمقدس على الاول ضروري
 وعلى الثانية غير ضروري ١٣ منه

جميع الدلائل
 التي تثبت من كونه وقرائن الله
 شملها اياها جميعا من امره ونوره
 الدعا كما استلزم من كونه
 شملها اياها جميعا من كونه
 وتفرق ودرجتها في القدم
 اذ لا يفرقوا ١٢ جميع الجبروت
 الوصف بحال التقاطع
 اتفاقا بجهت حقيقة اذا كان حسب
 اللفظ جاريا على الموصوفين
 نحو لا بان يرفع

اَوْ يَضِيبُ الْجَنَابِطَ بِطَوْبِ
 الْمَوْصُوفِ نِيَابِطِ الْخَاطِطِ
 نِيَابِطِ الْخَاطِطِ كَالْثَنَائِطِ
 لَمَّا كَانَ عَلَيْهِ يَأْمَلُ لَمَّا
 تَقْبَلُ تَحِيَّاتُ الْجَوَابِطِ
 بِرُكْنِ الْاَسْبَابِ
 بِرُكْنِ الْاَسْبَابِ
 بِرُكْنِ الْاَسْبَابِ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

كل مغالط معاندو على الخير آل مناد امر سلبية من
الاشياء مستلزما للحال اما بعد فهذه دلائل
خوائذ غالية الاثمان تزدري بزهوها قلائد
العقيان وغرد فرائد منيرة في سلك البيان
تتمض لعرها على نظمتهما
في سمط تحرير ايقان
سوانح تحقيقات سديدة ولو اخرجت دقيقات
جديدة متعلقة بالعقد المعضلة المعروفة
بالعامه المورد الواردة على كل مطلوب مقبول ومردود
حررتها بالامر بحال معقولة الفرصة وضيق الحال
ولان نشرع في المرام مشوكين على الله للفضل
المنشأه واكره ان نقرر المغالطة ولا نثني عنان
حلها ثانيا فنقول اما تقرها فالشهر

في تحقيق
مفهوم
الامر
بسم الله
والصلاة
والسلام
على
سيدنا محمد
والصلاة
والسلام
على
سيدنا محمد

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

من يتحمل وعلى هذا فلا إشكال
 في شيء من موارد الاستكالات
 على هذا المورد الإشكالات
 على ما يبين في صحة كلامه كما يتوضح
 على من ملأ في خط من العلم
 المحل عجيب عند التدرج اللبيب
 في تقرير الشك وبيان الصنف
 في تقرير الشك وبيان الصنف
 في تقرير الشك وبيان الصنف

من يتحمل وعلى هذا فلا إشكال
 في شيء من موارد الاستكالات
 على هذا المورد الإشكالات
 على ما يبين في صحة كلامه كما يتوضح
 على من ملأ في خط من العلم
 المحل عجيب عند التدرج اللبيب
 في تقرير الشك وبيان الصنف
 في تقرير الشك وبيان الصنف
 في تقرير الشك وبيان الصنف

من يتحمل وعلى هذا فلا إشكال
 في شيء من موارد الاستكالات
 على هذا المورد الإشكالات
 على ما يبين في صحة كلامه كما يتوضح
 على من ملأ في خط من العلم
 المحل عجيب عند التدرج اللبيب
 في تقرير الشك وبيان الصنف
 في تقرير الشك وبيان الصنف
 في تقرير الشك وبيان الصنف

من يتحمل وعلى هذا فلا إشكال
 في شيء من موارد الاستكالات
 على هذا المورد الإشكالات
 على ما يبين في صحة كلامه كما يتوضح
 على من ملأ في خط من العلم
 المحل عجيب عند التدرج اللبيب
 في تقرير الشك وبيان الصنف
 في تقرير الشك وبيان الصنف
 في تقرير الشك وبيان الصنف

ليست بصادقة فان من تقادير عدد م ثبوت المدعى
عدم ثبوت شئ من الاشياء وعلى هذا التقدير
كيف يكون نقيضة ثابتا وان ادعى الجزئية
او المصلحة المساوقة للجزئية فصدا مسمو
لكن لا ينفذ لان النتيجة جزئية او مصلية وفيه
لا تنعكس كعكس النقيض ولا يبعد ان يقال ان هذا
الحق اما يقول بعموم مفهوم الشئ من عدم
المدعى وكونه فردا له ذهب الى القول بعمومه
من مطلق الاعداد كما هو الظاهر من اصطلاحهم
لا سيما في المقام على ما تقتضيه اطلاقاتهم فيه وقد
جميع الاشياء كما يمكن ان يحتمل مع عدم المدعى
عن التحقيق فيا عيانا في بعض الجوانب ونشأ الشك في ايرادها
استحالة اجتماع عيّن الاخص مع نقيض الاعم
فيكون التقدير الممكن كور ممكن الاجتماع

الحق على تقدير ان يكون مقصود الخواص التزم على جميع التقادير حتى عدم جميع الاشياء المشابهة لتفويض دين

مع المقدم وباعتبار في الكلية انما هو صدق الملافة
على جميع التقادير الممكنة الاجتماع مع المقدم فمستند
ضد قها على التقدير المذكور لا يقدح في صدق
الكلية واما ان لا يقول بعمومه بناء على ان السلب
والاعذار غير متدربة في مفهوم الشيء كما هو صريح
عبارة الافق المبدى حيث ذكر فيه مراسر ان السلب
بما هو سلب رفع شئ لا شئ يعبر عنه بالسرف
ولذلك ظن جواز اجتماعه مع عدم جميع الاشياء
فتقيض المدعى ايضا كذلك لا يخاد بها بحسب
المصادق والفرق بينهما يكون العتوان مفهوما
عديميا في الاول وجوديا في الثاني لا يجدى نقاد
لان الكلام انما هو بحسب التحقيق والوجود في
نفس الامر وهو من خواص المصداق هو

[illegible][illegible]

الأصل في الكلام
 الأول منه فيقتض
 النقص والتسليم
 عين النقص مع
 كون الجزاء الأول
 فيقتض النقص
 عين النقص مع
 الاتصال بين
 عين النقص مع
 الاتصال بين
 عين النقص مع

على القاضى

۱۲۳

وہی ہے جو کہ اس کے لئے ہے

پرواز آفاق

قوتی الا حق ان
 التمسوا ما كانا
 اعلم من تفسیر
 کتبات علم شریف
 بل هو ادبی یکو
 و کتبات شریف
 علی

ولا ضير فيه اذا علم بتدليل من فصل الانتقال

عَلَى مَثَلِ مَا قِيلَ فِي الْجَوَابِ عَنْ أَصْلِ الْأَعْضَاءِ مَبْنَاهُ

قواعدهم المشهورة نقيضا لأعمرا لاخص بالعمرك

محکمہ خصوصی بغیر ایلو شاملہ واورد علیہ

بيان هذا منع لمقتضى منديل كاتيه باعدى هوو على التسلية

مد إرجاء على الزملاء : كلية التقادير المحكمة

الاجتماع وهذا التقدير هو الاجتماع فلا يضر عدم

لزوم التالى على هذا التقدير كليتها ^{٥٤} حاصله

ان الجواب بمنع الكلية المذكورة عن غير مطابق

السؤال لان ميناه ما هو المشهود بيننا لجمهور

وهو تسليمها لان الاشكال انما توجه اليهم

ومبينا جواب تحقيق آخر غير ما هو المقرر عند

فَكَانَ السَّوَالُ لَمْ يَنْدَفِعْنَا أَوْ رَدَّ عَلَيْهِ وَمِنْ كَرَمِهِ

عليه السلام
ابن الجراح

وہاں پہنچ کر اس نے اپنے دوستوں کو دیکھا تو ان کے ہاتھ پاؤں پر لکڑی کے ٹکڑے لپٹے ہوئے تھے۔ ان کے چہرے پر درد و غم تھا۔ انہوں نے اسے دیکھا تو اس کے دل میں ہلچل مچ گئی۔

1. संस्कृत

[illegible][illegible]

والله اعلم بالصواب

[illegible]

ادريت اندفاع ما قيل بعد تسليم كونها مسلما

تسليمهم ليس بحجة والذي اراه في الجواب

عن هذا الايراد انه على تقدير تخصيص الحكم بغيره

لا يتقدري لا تنو المغالطة لان المحذور المقصود الزامه انما

هو ثبوت المدعى على تقدير الاشياء بان يكون

التقدير المذكور ظرفا للتحقق لا يلزم على تقدير

التخصيص كيف وللمقدم اذا لم يستلزم التكاليف

غير هذا التقدير فيكون هذا الغير موثرا في اللزوم

ومثما للثبوت لاحالة فيكون الملزوم هو خصوص

تحققه المقيّد بالكائنية في ظرف تلك التقادير

التي هي غير هذا التقدير واذا كان الملزوم هو

المظروف المقيّد بخصوص كونه في ظرف فعدم

التالي الى عدم شئ من الاشياء وانما يستلزم



تعدم هذا المقتيد وعدده لا يحلوا إما أن يكون
بالتعداده مع انعدام الظرف أو بالتعداده
عن خصوص هذا الظرف والمقصود أنما يحصل
على الأول ودون الثاني إجمالاً
فلأنه إذا رقع عدم المدعى وغير هذا التقدير
وهما البقيضان معا يتحقق الغنيان وهما ثبوت
المدعى وهذا التقدير معاً فيلزم أن يكون
التقدير المذكور دليلاً على ثبوت المدعى وهو
ما أراداه والتناقض بين ثبوت المدعى وعدمه
يؤيد بنفسه لا يحتاج إلى البيان وإما التناقض
بين التقديرين وغيره من التقادير وثالث
شبهة ما خوذها من استغراق التقدير
فقيض بهان التقدير والمتضمن للقيض متساوياً

له في استلزام ارتفاعه تحقق ما هو نقيض له
الثاني قل ان ما يثبت على عدم جميع الاشياء على
هذا التقدير انما هو ثبوت المدرعي على التقادير
التي هي غير هذا التقدير لا ثبوت في نفس ظرف هذا
للتقدير مع ان المقصود هو هذا فكان مضمون
العكس يكون كلما لم يكن شي من الاشياء ثابتا كان
المدرعي ثابتا على غير هذا التقدير كقولكم
كلما كان انسان ما شيئا كان بشا يانبع عنه انه كلما
كان شيئا في زمان كان بشا يانبع عنه ان كان
في زمان الشيخة وكلما كان الحادث الزمان
وجودا كان معدوما يانبع عنه انه كلما ثبت له الوجود
زمان يثبت له البعد في زمان اخر قبل زمان
وجوده او بعده لامع الوجود في زمان فلا

تشذاعة في التزام صدق العكس كما هو غير خلاف
أما بيان أن اللازم على هذا التقدير هو أن يكون
العكس على هذا المفهوم فبيان عدم التالي إذا لم
يستلزم ارتقاء وجود المقدم إلا على تقدير
أو عن ظروف كما هو المفروض وارتقاء وجود الشيء
على تقدير أو عن ظروف عين أو متباين أو لتحقيق
نقيضه على هذا التقدير أو في هذا الطرف فيستلزم
تحقق النقيض على هذا التقدير أو في هذا الطرف على
التقديرين فعدم جميع الأشياء وهو نقيض اللازم
لا يستلزم على هذا التقدير ^{أي على تقدير التعيينية} لا يتحقق نقيض الملزوم
وهو شوبت المدعى في ظرف تلك التعداد لئلا
هي غير هذا التقدير لا في ظرف نفسه
فيكون مفهوم العكس هو ما ذكرناه وإما

ما يشوههم من ان اللزوم بين عدم جميع الاشياء و
ثبوت المتدعي يستدعي ثبوته في طرف خاص
هذا التقدير الذي هو نفس الملزوم من
جهة ما يستوجه هو من المصاحبة والجامعة
بين الحاشيتين ففاسد كيف و ربط اللزوم بين
الثبتين لا يستدعي الا ان يكون تحقق الملزوم
في طرفه مقتضيا لتحقيق اللازم في الطرف الذي
كان الملزوم ملزوما لتحقيق اللازم فيه لا في
نفسه ولا في طرفه وتحقق نفسه الا اذا كان هذا
الطرف بعينه نفسه او ظرفا لتحقيق نفسه وليست
المصاحبة المعشيرة بينهما الا هذا المقدار الا ترى الى
الحكاية الصادقة فانها لا تستلزم تحقق المحل عنه الا
في ظرفه لا في ظرفها والى لعل المعذرة فانها لا

يصادم اللزوم الكلي بالنظر الى ذاته النتبة كيف لا وذلك
آية ان اللزوم على غير هذا التقدير ليس بالنظر الى ذاته
بل بالنظر اليه من حيث انه متحقق على خصوص تلك
الامور فمقصود هذا المحقق بالقول بعد مصادمة النقطة
المنافي للتالي عدمها اذا كان على النحو الاول دور الثاني
والمقصود عما نقل عنه في جواب المغالطة هو منع
اللزوم الكلي بين ارتفاع ثبوت المدعى وثبوت نقيضه
لكن لا يستلزم الى ان المقدم من حيث خصوص
كونه على التقدير المنافي للتالي اولزومه ووثقده
عدم شئ من الاشياء غير مستلزما له فهو ينافي اللزوم
الكلي بين نفسيهما كما يتوهم بل الى ان استقلال طبيعة
المقدم في استلزامه التالي بحيث يكون هو بنفسه على
وضع وتقدير اخذ مستلزما له في حيز المنع بل يجوز

الحق هو اللزوم الشرطي
فان قيل هو اللزوم الشرطي
فان قيل هو اللزوم الشرطي
فان قيل هو اللزوم الشرطي

اينكون استلزامة له بمداخلة خصوص التقادير الواقعية
المقتضية لعدم خلل الواقع عن النقصين فكما ان ارتفاع
ثبوت الكاتب مثلا لا يستلزم من حيث هو وثبوت
اللا كاتب بل بمداخلة تقدير وجود الموضوع وخصوص
كونه عليك يجوز ان لا يكون امر ترفع صدق كذا
بتفهم مع قطع النظر عن خصوصيات التقادير مقتضيات
لصدق ليس كذا بل بمداخلة بخصوص تقدير صدق
الواقع عنهما فاندفع توهم التناقض بين الكلامين و
ارتفاع الخلاف من البين قصارى الامر ان لا يكون
دعوى عدم اقتضائه من حيث ذاته صحيحا لكتبه
ان هذا من خالف على ان المقدمة المنوعة ليست عليها
شهادة ضرورة ولا دلالة برهان وفي المقام كلام
طويل الدليل غير ان غرابة المقام لا يبرح ضرورة

الثاني من اجاديه بعض المذاهب

الملازمة بين ثبوت النقيض ^{قاضي} وصدقه وبين

ثبوت شئ من الاشياء منوعة فان نقيض الشئ رفع

وسلبه سلبا محضا وهو من حيث هو كذلك ليس شئ

من الاشياء اصلا اذ هو رفع شئ لا شئ يعبر عنه

بالرفع يمكن ان يدعى هذا باننا قد سلمنا كوز السلب

بما هو هو لا بشيا محضا لكن بناء على ما سلم من كونه

ثابتا نقر بالمغايرة هناكنا كلام يمكن المدعى ثابتا كان

نقيضه ثابتا وكما كان نقيضه ثابتا كان ثابتا

ثابتا ينتج قولنا كلام يمكن المدعى ثابتا كان ثابتا

ثابتا وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كلام يمكن ثابتا

ما ثابتا كان المدعى ثابتا هدف كان المدعى اذا كان ثابتا

كان ثابتا بما بالضرورة ^{تجانب} وقد يقال في الجواب عن بعض

اذا فرض المدعى سائلا فلا يفي هذا الدفع فان تقيضها
 او لا زمه الثبوت الذي هو الشيء لا يدفع عليك
 ان هذا المفرض غير نافع لانه وان يفقد ثبوت المقدرة
 المسنوعة لكنه يفيض الى الفساد من جهة
 اخرته كيف واذا فرض المدعى سائلا والسلب بما
 هو هو ليس بشئ عندنا لا يكون المدعى شيئا من
 الاشياء وصدق عكس التقيض وهو قولنا
 كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا
 كيف ولا منافات بين عدم جميع الاشياء وثبوت
 ما ليس منه وهو المدعى على هذا التقدير فلا يمتنع
 تقرير المغالطة فافهم وانظر الى سوء فهم هذا القائل
 كيف خفي عليه ما هو الظهور كالنور على شأته الطول
 وقد فحجاب بان السلب يفيض من الاشياء

لا بد من
 انما المقصود
 اثبات
 هذه النقطة
 لا تغييرا

٢٣

لا بد من
 انما المقصود
 اثبات
 هذه النقطة
 لا تغييرا

منه وجه دفع آخر بانضمام القضية الباقية كلما كان
 قضية ما صادقة كان شيء من الاشياء ثابتا الى النقطة
 المذكورة لينتج قولنا كلما كان نقيض المدعى ثابتا
 كان شيء من الاشياء ثابتا ولعل المنقرض ان
 يتفرس منه منع القضية التي بني عليها القياس هذا
 البعض وتفصيل المقام انه ان اراد بالقضية تفاد الحكاية و
 بصدقها مطابقا لما هي حكاية له فظاهر ان ثبوتها
 يستلزم ثبوت شيء من الاشياء فثبوت النقيض
 لو انه تلزمها لكان مستلزما لثبوت شيء من الاشياء
 ولو بواسطة بل بدونها كيف والحكاية بما هي حكاية
 ايجابية كانت او سلبية ام موجود في ذهن الحاك
 والموجود بما هو موجود عينيا كان او ذهنيا شيء
 من الاشياء والا لكان بعض الموجود لا شيئا محضا

فكان بعض اللاتقي موجودا وهو بطر بالمضرة ورة و
 ان اراد بها ما هو على عنه وبصديتها تحققة في
 نفس الامر بمعنى قولنا كلما كان تقيض المدعى
 ثابتا كان المحكي عنه بحكاية ما متحققا في نفس
 الامر سواء كان وجود الشئ في نفسه او وجودا
 دابطيا او العدم كذلك فعلى هذا التقدير وان كان
 الزعم يحزم بالقضية القائلة وعدم الزوم بالبو
 في بادي النظر لكن لا يخفى انه للخصم ان يقول لست
 الشيئة الا صلاحية الحكاية عنه او اعراضها
 وعلى التقديرين يستلزم احدهما الآخر
 فلا يستلزم مقطوع به فيمكن ان يقتررا
 بوجه لا يتوجه اليه دفعه بان الكثرى مقدوحة
 بمعنى ان كليتها ممنوعة لا تثبت فيما سبق انه كذا

كان عدم المدعى ثابتاً كان نقيضه ثابتاً ومن جملة
 تقادير عدم المدعى عدم شيء من الأشياء فيكون
 من جملة تقادير ثبوت نقيض المدعى عدم شيء
 من الأشياء وعلى هذا التقدير كيف يتحقق شيء
 من الأشياء فلا يكون الكلية صادقة وإن ادعيتكم
 الجزئية أو المجهلة المساوية لها فمسلم لكن لا ينفع
 في الانتاج كما تقر وتفكر ولعل الأجود منه
 ما أورد تلميذه في تقرير المغالطة كلامه يكن المدعى ثابتاً
 لو يرتفع نقيضه وكلامه يرتفع نقيضه لم يرتفع الممكن
 العام من حيث الإطلاق ينتج كلامه يكن المدعى
 ثابتاً لو يرتفع الممكن وينعكس النقيض إلى
 قولنا كلما ارتفع الممكن يثبت المدعى فتشكروا
 الثالث ما أوردته صاحب الأذاب الباقية

ما يثبت ما هو المدعى

٣٤٠

وهو ان الاشياء ان النتيجة المذكورة تنعكس بعكس
 النقيض الى هذا العكس كيف وان الشئين مختلفان بالعموم
 والخصوص في الاصل والعكس بالتعكس الى قولنا كلما
 لم يكن ذلك الشئ ثابتا كان المدرى ثابتا وبذلك انه ليس
 بخلاف انه حاصل الجواب بالكلام في الكبرى
 بان الشئ فيها ان اخذ بانه هو ذلك الشئ بعينه
 فيكون النتيجة كما لم يكن المدرى ثابتا كان ذلك
 الشئ ثابتا وعكسه صادق وان اخذ على انه اعم منه
 فتميم الملازمة في كذب من جهة رفع الملازمة
 لا من جهة بطلان احد الطرفين وكذا النتيجة ثلثة
 كذبا الى رفع الملازمة لا الى بطلان احد الطرفين
 حتى يلزم من بطلان النقيض ثبوت المدرى ومن
 هنا يندفع ما قد ينساق الى الوهم بان الشئ ماخوذ

٢٨

لا يمكن ان يقال
 في الملازمة
 ان الشئ لا يمكن
 ان يكون ثابتا

على العموم ولا على الخصوص لانه منصب المغالطة لا المجيب
وهو فيه على خيار وكذب الكبرى امر مطلوب
من جهة كونه منسوباً الى كذب مقدمها المنزوم
لثبوت المدعى فانهم وردة العاريج ليسلم
العلو الى معارج التحقيق بوجهة ثلثة مذكورة في
رسالة مفردة له معمولة في المغالطة المذكورة بل
في رد هذا الفاضل وذكر غيره وجهين اخرين
غير تقي عدد ها الى خمسة اولها انا نضم مقدمة
صادقة الى العكس الذي سلم بان يجعل هذه
المقدمة صغرى وذلك العكس المسلم كبرى لتحصيل
هيئة الشكل الاول وينتج المقدمة الملوحة ونقول
كل ما لم يكن شئ من الاشياء ثابتاً لم يكن ذلك الشئ
ثابتاً وكل ما لم يكن ذلك الشئ ثابتاً كان المدعى

من جهة كونه منسوباً الى كذب مقدمها المنزوم

كذب المزور وهو فان كان المقصود اثبات
 الملازمة المحذورة بدليل الاستثنا كما هو طريق
 جواب المنع ولو كان اللزوم هو اسطة مما هو
 عكسها الا ان عند المحيبي لا يخل فيه بين كيف
 وعلاقة الانتاج انما يستتبع الملازمة بين
 نفس القياس ونتيجته لا بسندها وبين كل جزء
 منه والا فلا يندفع المنع قلت هب انه لا يندفع
 المنع لكن ليس المقصد الى اثبات المقيدة المحذورة
 بل المقيد هو انه ولو سلم المنع المذكور ايضاً فلا
 يضرك لان الملازمة التي سلمها هو كالملازمة
 المحذورة في افادة مفادها كيف وعكسها الا ان
 عند ايضاً كاذب والاستدلال عليه بان العكس
 مع مقدمة صادقة اخرى يستلزم بدليل

لا قد سبق

الى بعض اللازمان

انه ليس باللازم

يقول من قبل

صاحب الدوائر

الباقية ذلك كيف

والقضية القائمة

لها لم يثبت شيء

الانتاج له هو صدق قولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء
 ثابتا كان المدعى ثابتا فبطلانها تستلزم بطلان
 المجموع وبطلان المجموع انما يكون ببطلان
 احد الاجزاء لا بعينه ولما كانت ههنا المقدمة
 الاخرى صادقة تعين العكس للبطلان وليس
 هذا السبب لانه لا يبطلان اللازم على بطلان
 المتروك بل يتحقق الملزوم وهو مجموع بطلان
 النتيجة وصدق المقدمة المذكورة على تحقق
 اللازم وهو بطلان العكس انما هو مقتضى
 تانية للقياس المذكور فانه لا بد ان اذا عرفت
 هذا فنقول لصاحب الادب بالية ان يقول
 لان سلم ان القياس المذكور ينتج النتيجة كيف
 و الشديان في مقدم الضعيف من النتيجة

من الاشياء لم يثبت
 ذلك الشيء من البديهة
 اجماعا على ما يجرى مجراها
 التسلية قلت في
 القضية بحيث هو بين الاول
 ان يبل المتروك مجموع عدم
 جميع الاشياء وعدم
 ذلك الشيء لان ما يكون
 في قوة قول
 لا شيء من الاشياء
 ان الشيء من بين الاشياء
 على ذلك الشيء فكل واحد
 على سلم الاشياء
 اعلم من ان القياس المذكور
 من بين القياسات
 انما ينتج النتيجة
 انما ينتج النتيجة

٣٢

والا فلا بد ان ينتج النتيجة

مختلفان بالخصوص والعصم قبل ينته قولنا كما
 لم يكن ذلك الشيء ثابتا كان المدعى ثابتا وذلك
 من سبيلين الأول ان صاحب الادب يزعم ان الملازمة
 بين الجزئي كالانسان وكل ما اعلم منه يرجع الى
 الملازمة بينه وبين فرد من افراده والمتساوي
 منه الى الملازمة بين افراد واحد من الافراد الاخر
 كالملازمة بين ثبوت نقيض المدعى وثبوت شيء
 من الاشياء فانه معنى الملازمة بين ثبوت النقيض
 وثبوت فرد من افراد الشيء كجميع الافراد و
 لما كان الخاص لا يستلزم بالضرورة غيره
 من افراد معين ان يكون اللازم هو هذا نقيض
 المدعى انما يستلزم نفسه من جملة الاشياء اعتبارا
 بالباقي مع لغو افراد مصادم للضرورة لا بالضرورة لاقتضا

في ثبوت بقاء المبدأ على شئ من شئ
 يجوز بحسب ما انتفاء جميع ما عداه فكذا هنا
 عدم النقيض كاف في تحقق نفسه فاعتبارها
 عداه من اعداء الاشياء معه لغو وبانقراضه مصداق
 للضرورة كيف ولا لزوم بين عدم ما عد النقيض
 وعدمه بالضرورة فلا يمتلزم عدم النقيض
 من جملة اعداء الاشياء الا عدمه فيكون الصفر
 بمعنى قولنا كلما احرى يكن ذلك الشئ ثابتا لم يكن
 ذلك الشئ ثابتا فلو لم يؤخذ المقدم بحيد^{وجه} الو
 في النتيجة لزم الفساد من جهة اختلاف
 المقدم في الصفر والنتيجة فكما لا يسلم العكس^{شبه}
 لا يسلم النتيجة هي مثال علم من نتيجة المناط^{فهم} فان
 فانه دقيق وبالتأمل تحقيق وسيا تحقيقنا^{نقل}

والثاني ان الملازمة بين النقيضين يستلزم

الملازمة بين العينين وبالعكس كذا الملازمة بين النقيضين

يستلزم الملازمة بين العينين وبالعكس ولو كان الملازمة

بين كل من العينين والنقيضين على عكس الملازمة

بين الآخرين بان يكون ما هو ملازم وم في احد

اللزومين يكون نقيضه لازما في اللزوم

الاخر لا ملازم وما كالمعوم المطلق بين نقيضيه

الاعم والاضحى كما فيكون الملازم بين عدم

جميع الاشياء وعدم النقيض يستلزم

الملازم بين ثبوت النقيض وثبوت

شئ من الاشياء وبالعكس والملازم بين ثبوت

النقيض وثبوت شئ من الاشياء بطر عند

وطر لان احد الملازمين يستلزم بطر

لا تخفى كون اللزوم بين عدم النقيض وعدم
 شئ من الاشياء باطلا ودعوى البدئية غير
 مسموعة في موضع النزاع على انه لو كفى بدعوى
 البدئية عند صاحب القياس لاكتفى بدعواها
 في اصل المقترنة المتنوعة ولكفاة عن مؤننة
 ترتيب القياس فافهم ولا تعرف الحق بالرجال *
 ان نيب فيه تأسيس يمكن لمن يدعى صدق
 القضية القائلة كلاما يمكن شئ من الاشياء ثابتا يمكن
 ذلك الشئ ثابتا ان يستدل بها على نفس الملازمة
 المتنوعة في كبرى اصل القياس بان يقول انها
 تنعكس فعكس النقيض الى قولنا كلما كان ذلك
 الشئ ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا واذا انضمت
 الى كبراه المسئلة عندة وهو كلما كان نقيض المدعى

ثابتا كان ذلك الشيء ثابتا ينتج المقدمة الممنوعة
 كلما كان نقيض المدعى ثابتا كان شيء من الاشياء
 ثابتا وهو المبط فتأمل **واورد عليه** ايضا ^{التي}
 بعضها مع العكس مقدمة اجنبية لا تعلق فيها ^{مورد مود لوسه اسما قد نجا من الخطا}
 بمقدّمات دليل المغالطة فللخص ان يقول انه
 يجوز ان يستند كذب النتيجة الى مقدّمها
 بمثل تقرير المغالطة بان يقال ان الجلف لم يلزم
 من الكبري لانها صادقة في نفس الامر بل
 من الصغرى ولا شك انه لا خلل في الملازمة فعمل
 ان الخلل في احد طرفيها واذ ليس في الثاني
 فهو في المقدم فعدم ثبوت شيء من الاشياء
 بطر وثبوتها حق فلم ينتج الخلف الى القياس فلا
 يلزم ثبوت المدعى انتهى ^{لعمري قد جاء}
^{بعبارة}

فيما افاد لكنه مع كونه في غاية البجودة والمناء
 لا يخلو عن شئ ننلوا عليه من ذكره فاستمع
 القى السمع فهو شهيد لا يذبح عليه
 الكلام ان كان الزاميا فتام لا تشوبه سفسطة
 تمازجه مغالطة ولا فقد اصاب في تجويز اسية
 الكذب الى المقدمة المذكورة واخطا في الاء
 بنفى الخلل في الملازمة كيف وظاهرة تائب
 لصاحب الاجاب وقد عرفت في تقرير مقصود
 انه مانع للملازمة بين ثبوت النقيض وشي
 شئ من الاشياء والملازمة التي يسطرها مستلز
 للملازمة الممنوعة فان القضية القائلة كلما لم يكر
 شئ من الاشياء ثابتا لم يكن ذلك الشئ ثابتا بعكس
 بعكس النقيض الى قولنا كلما كان ذلك الشئ اى نقض

المدرعي ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا فمن يسلم الملازمة
الاولى يلزم تسليم الملازمة الثانية لضرورة ثبوت
اللازم عند ثبوت الملزوم وعدم صدقه عند عدم
اللازم وهو معزى عن موافقة مرادة وعلى هذا
فيجوز المغالطة قائل لا ليس الفساد في النتيجة من جهة
فساد الملازمة المعبرة في احد المقدمتين بل من
جهة مقدم الصغرى والكبرى وهو نقیض الملزوم
فيكون المدرعي ثابتا فافهم وتأمل وقد يجترض
عليه عن كلياته الكبرى فان من جملة تقادير عدم
ثبوت ذلك الشئ عدم ثبوت شئ من الاشياء كما يحكم الصغرى
وعلى هذا التقدير لا يكون المدرعي ثابتا وظن ان هذا
تام الا اذا ثبت ان تقدير عدم التالى او عدم لزوم
التالى لا يصادم اللزوم الكلى كما حققه بعض المحققين

على اتنبه عليه بعض متأخر المتأخرين واماماً
 في الحواشي الشريفة من ان المصنف يجوز استلزام
 المحلل فيلزم على ذلك التقدير المحشوت المدعى فظاهر
 السخافة لان صحة القياس مبنية على ما هو مسلم
 عند صاحب وصاحب الاداب الباقية بيكرة
 ويحيل لزوم مشوت المدعى على تقدير عدم جميع
 الاشياء كائن على فلا تنقض هذه المقدمة
 حجة عليه ولا يتو الاستدلال كما تقر في علم المناظرة
 على ان المجدي منصبه هنا منصب اشكال ولا لبيعة ^{القول}
 يجوز استلزام الحال فافهم وكن على تسلافة القرينة
 ومثل هذا اندفع ما قيل في اثبات الصغر كمن ان
 تسليم هذه المقدمة مبني على جواز استلزام المحلل كما
 هو محقق عند المؤلف فقدمها كما اذ عدم الواجب

عر فلا ضير في استلزامه محالا آخر وهو ارتقاع النقيضين
 راداعلى من منع الصغر مثالا لان المقدمة التي سلمها
 الباجث وجعلها صغركموعة اذ من تقاديب
 عدم ثبوت شئ من الاشياء عدم ثبوت المبدأ فكيف
 يلزم على هذا التقدير عدم ثبوت ذلك الشئ اى
 النقيض انتهى ولا ثبات الكبرى وجه اخر وهو عند
 النظر تنبه عليه بعض شارحي السلم وثانيها انه تقدر
 واشتهر بين المحصلين ان تحقق الخاص مستلزم
 لتحقيق العام فكما كان ذلك الشئ ثابتا كان شئ من
 الاشياء ثابتا واذا لا بد في عكس النقيض من اعتبار
 نقيض المحكوم به وهو هنا عام وانتفاء العام انما يكون
 بانتفاء جميع الخواص فبالضرورة يكون المحكوم
 عليه من القضية اصالته بالعكس عاما فهذا المنع

في الجملة اما على جميع
 التقاديب ساعلم من
 الواقعية والمنطقية فيعرف
 معلوم وانما الزعم على
 السلم فليست الكبر
 عين العكس الذي سلم
 كونه وعلى هذا انما
 الجواب ان النقيضين

في الجملة اما على جميع
 التقاديب ساعلم من
 الواقعية والمنطقية فيعرف
 معلوم وانما الزعم على
 السلم فليست الكبر
 عين العكس الذي سلم
 كونه وعلى هذا انما
 الجواب ان النقيضين

في الجملة اما على جميع
 التقاديب ساعلم من
 الواقعية والمنطقية فيعرف
 معلوم وانما الزعم على
 السلم فليست الكبر
 عين العكس الذي سلم
 كونه وعلى هذا انما
 الجواب ان النقيضين

ولله در التقاديب
 المذاهب
 الرسالة
 في المنطق

يرجع أمّا إلى منع صدق المطلق بعد تسليم صدق
 المقيّد أو إلى منع كذب المقيّد بعد تسليم كذب
 المطلق وذلك كما ترى ولعله زعم خصوصيّة البصائر
 داخلية في مفهوم الصادق ولو كان كذلك لم يكن مقتضى
 الأمر والاختصاص بالعكس ولزم انعكاس الكلية
 كلية في المستقاة إلى غير ذلك من المفاسد وفيه نظر
 من وجهين الأول ما ورد في الفاضل الجوتقو
 قياس الشرطية التي هي النتيجة ههنا على تقيضي الأمر
 والاختصاص مطلقا وغيرهما في عدم اعتبار خصوصيّة
 المصادق قياس مع الفارق لانه لا يلزم من عدم
 اعتبار الخصوصيّة في تقيضي الأمر والاختصاص
 غيرها عدم اعتبار الخصوصيّة في النتيجة فإن ثمة
 حلا واحدا لما يكون باعتبار مطلق الطبيعة دون

الخصوصية واما ههنا فقد حكم باللزوم وبين انه لو
 لم تعتبر خصوصية المصدرا في النتيجة اعنى قولنا
 كلما لم يكن المدعى ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا
 بل اخذ الشئ اخر من اىكون في ضمن المدعى او
 في ضمن نقيضه لم يتحقق اللزوم وذلك بحال في كل شرط
 وكلام يتحقق اللزوم في مثل قولنا كلما كان الشئ
 انسانا كان حيوانا لا يخفى عليك ان هذا
 التقرير لو تم لدل بمثله على لزوم اعتبار الخصوص
 في المحمول ايضا كيدل بعينه على لزوم اعتباره
 في التالى اللازم ويكون الحكم بمحل احد الطرفين
 على الاخر وباللزوم بينهما في عقدى التحلى والشرط
 على شرع سواء في هذا الاقتضاء كيف وصفا
 الكل ومطابقه هو اتحاد المحمول بالموضوع

اتحادا ذاتيا كما في الذاتيات او عرضيا في الوجود كما
 في غيرها العلاقة ما كقيام مبادئ المحسولات في
 نفس الموضوعات وحلولها حلول لا سرانيا او طرانيا
 او قيام ما اخذ اشتقاقها في ثالث قيام انضماميا وحلولها
 كذلك او انتزاعها على النحوين المذكورين ^{لها} وبين
 انه لو لم تعتبر خصوصية المضداق في المحسول
 بل اخذ احدهم من ان يكون متحد بالذات بالموضوع
 او قائما منضم او منتزعا منه او ينقيضه لم يتحقق
 الاتحاد الموجب للحل فلا يتحقق الحل كما لو اخذ
 التالي العام اعم من ان يكون في ضمن المقدم او
 معه او في ضمن نقيضه او معه لم يتحقق
 اللزوم وكما انه لا ملازمة بين وجود الشيء
 وتحقيقه ووجود ما هو في ضمن نقيضه ضرورة

له
 النحوان المتراج
 المحمولات
 من الموضوعات
 او معان
 ثالثا

انه لا ملازمة بين النقيضين وتحقيق ما في
 ضمن احد النقيضين من حيث هو كلك فرع
 تحققه والزم له يستلزم او يستتبع اللزوم
 بين النقيضين بل مجرد مصاحبة اتفاقية
 اتفقت كذلك الاتحاد باحد النقيضين لا يكفي في
 صحة الحمل على الآخر كما يمكن تصور نفس
 الوصف المحمول مجردا عن الخصوصيات ويكفي
 في الحكاية كك الالزام لو تصور من حيث هو
 مع عزل النظر عن الخصوصية اية خصوصية كانت
 كهي في الحكم بالزوم بينهما وتتم الحكاية بالضرورة
 فلا فرق بينهما في درجة الحكاية والمحكمة
 حته في اعتبار خصوصية المصادق وعدمه
 والحق المحقق بالاتباع ابان اللزوم

بين الفئتين عبادة في اصطلاح الصناعة عن اقتضاء
احدهما الاخر وطرفاه اى المقتضى والمقتضى لهما
طرفا للزوم اللزوم والملزوم وهذا الاقتضاء قد
يكون بجهة واحدة ^{تتمشوش} بحسب نفس ذاتهما ^{تتمشوش} وتقتضى
١ و لا وبالذات وبحسب وجودهما ^{تتمشوش} ثانيا وبالعرض
كما في لوازم المباحية وقد يكون بالعكس فيكون
بحسب الوجود والكون في احد الطرفين او
وبالذات وبالنظر الى ذاتهما ونفس متجوهر
هما ثانيا وبالعرض كما في لوازم الوجود بين
الخارجى والذهنى وعلى هذا فان كان العام
ذاتيا للخاص او من الغوارض الغير المنسلخة
عن نفس تقتضى المباحية وتقتضى ^{تتمشوش}
كالزينة للاربعين كون اللزوم بينهما

بحسب ذاتهما اولا وبالذات وبين نفس
 وجودهما ثانيا وبالعرض بمعنى ان ذات
 الاخص في مرتبة تقدر ان لا يكون مقتضا
 الا لنفس حقيقة الاعم ووجوده انما يقتضي
 وجوده والا فبالعكس تقرضية العقل الغير
 المشوب بالوهم وبداهته الغير الممكن وبه
 اجمعا صفة الفحص اللايق ومساعدة البحث
 الفايق ان اللازم لو وجود الاخص سواء كان
 لزوما بالذات او بالعرض انما هو نفس
 وجود الاعم في مرتبة الاطلاق والارسال
 مع قطع النظر عن خصوصية الظروف والاعية
 بانحاء التحقق واما التحقق في ضمن الخاص
 ومعه فليس ما خوذ في احد طرفي الملازمة

بل هو مقتضيات معنى اللزوم كيف ومرجعه
 الى المصاحبة التي هي اما حال كونها ناشئة
 عن الذات عين الاقتضاء الذي جعل الملزوم
 عبادته عنه او على تقدير كون الملزوم عبادة
 عنها مع اقتضاء الذات الذات او الوجود الوجود
 ما خوذ في معنى اللزوم فلو كان ما خوذ في
 احد طرفيه كاللازم يلزم ان لا يكون اللازم
 بنفسه لان ما بل هو مع معنى اللزوم ومجوعهما
 حقيقة فيتوقف تعقل اللازم على تعقل
 لزومات غير متناهية كيف ويبين ان الشيء
 لا يكون لازما لم يعتبر بينه وبين ما هو
 ملزومه ربط خاص يسمى باللزوم ويتجانب
 يتجانب النظر فيعتبر هذا الربط على انه ربط لا يجعل

الاكتفاء اليه بالذات من حيث انه امر لا يتبرع
 الطبيعة فيرجع الى ان يصير هو قيد الالهام ما خوقا
 فيصير على انه جبر شئ كيف لا وضروري انه
 لا يكفي فيه هذا القدر حتى انه لو اخذ الت
 لزومات في ضمنه على ان يجعل اللازم ذلك
 الشئ مع معني الزوم ومجموعها لا يكفي في كونه
 لازم ما بل يحتاج الى ان تعتبر لزوم اخر
 في المجموع وملزومه خارجا
 رابطة بينهما بالزوم ولو اخذ
 قيد اله يحتاج الى لزوم اخر
 من سائط كونه لان ما هو هذا دون ذلك
 مرتبة العبر هو الزوم من حيث
 ثم اذا اخذ هذا ايضا اختار الى

واعتبار ربط آخر هذه حجة الى ان يثبت هو ملاحظة
العقل واذا قد لزوم من كلام هذا الفاضل اخذ
اللزوم في مفهوم اللزوم واللزومات سواسية
في مقام يلزمه اعتبار اللزوم في كل مرتبة كما
في شأن اللزوم فيتسلسل سلسلة اللزومات الى
ما لا يتناهي ويصير اللزوم مجموع الشئ ولزومات
غير متناهية وتوقف تعقلها على تعقلها باللغة
ما بلغت كما عرفت ومع هذا لا يتحقق اللزوم
فتدبر جيداً جيداً فانه يحتاج الى تجريد العقل
مع تبادر من الله ولي الفضل وحفظه لعله
من النفاث المحترمة التي لا تجزها في غير هذا الشأن
والثاني ما في الحواشي القديمة السلمية
ان انتفاء الشئ من حيث هو هو يجوز ان يتوكل بالبناء

بعض الخواص وهو المراد ههنا فإن ما يستلزمه
تحقق الخاص ويكون محكوما به هو هذا اللفظ
ما نرى على ما اشتهر فيما بينهم من ان موضوع الماهية
القدر مائية وهو الطبيعة من حيث هي يتحقق بتحقق
فرد وينتفي بانتفاءه بخلاف موضوع القضية الطبيعية
وهو الطبيعة من حيث الوحدة الذهنية فانه
يتحقق بتحقق فرد ولا ينتفي الا بانتفاء جميع الافراد
والذي بعثهم على هذا القول زعمهم بان الماهية
في مرتبة الارسال متحدة بالاشخاصها فلا حزم
احكام الافراد من الوجود والعدم وغيرها اليها
فتوجد بوجودها وتعد بعدا بخلاف الماهية
من حيث الوحدة الذهنية فانها بهذه الهيئة
متعاقبة لها ومرتبة انتزاعية ينزغ منها فيوجد بوجودها

واجد لضرورة صحة الانتزاع عند وجود منشأ
 الانتزاع ولا ينفى بابتغائه لان وجوده ليس عي وجود منشأ
 الانتزاع او مقتضيا لخصوصه حتى يكون عدمه
 عين عدمه او مستلزما له بل يمكن ان يكون نفس
 هذا وجود الانتزاع باقيا بانتزاعه من فرع اخر
 مع انتفاء الاول وهذا كما في توارده العلل المستقلة
 على معلول واحد شخصي مثلا عند من يجوز ان
 نفس وجود المعلول بخصوصه كما يمكن ان يستفاد
 من هذه العلة يمكن على حد التقدير ان يستفاد من تلك
 العلة عدمها ولا شك انه انما صدر ذلك التغاير وجوبا
 عند
 وموضوع القضية المهمة لما لم يكن متغايرا بل
 متحد حيث ان وجوده وعدمه عين وجود
 الافراد وعدمها كما هو مسلم عندهم ويدل الضرورة

فيه بعض الاذكياء لا يمتشي فيه هذا التقرير ومن لا يمتشي
 عليه الا لا نسلم ان المراد بالشيء هو من حيث هو هو
 في مرتبة موضوع المهالة القدائية بل يختار ان
 المراد والمحكوم عليه ههنا هو الطبيعة ^{بمعنى} حيث لا طلاق
 اعني في مرتبة موضوع القضية الطبيعية فلا يمتشي
 الا بانتفاء الافراد كما اعترف به فيلزم ما ارد من الخلف
 ولا يخفى انه من قبيل تاويل القول بما لا يرضى به قائله كيف
 وقد يظهر عامر من كلامه ان الشيء ما هو ههنا
 على نحو ما يؤخذ اذا كان محمولا في التقضايا المتعارفة
 والا فلا يصح قياس نقيضه لا عموما ولا خصوصاً على
 الشرطية المذكورة كما تنبه عليه الفاضل الجوهري
 ولا شكت ان في جانب المحمول لا يؤخذ الا الوصف من
 حيث هو والا لما انحط ما يفصل من الشك المشهور على ان

ع
 في قوله لا يمتشي
 في قوله لا يمتشي

الوجودان يشهدان به لا يفهم من قولنا كلما كان زيد
 فائما كان شئ ما موجودا الا الشئ من حيث هو لا
 من حيث العموم والخصوص فافهم وتشكروا كما
 المنصفين تمهيد في تزييف وتسديد وتنزيل
 نية قطوبيل في تفصيل العلم ان الفرة المنتشرة ولا يعنى
 به صفرهم هذا اللفظ بل اصغر من ان يكون عليه الجلبان مع
 الكلية التي لا تصدق على الافراد الا على سبيل البدلية
 دون الاجتماع كمنزوم انسان ما وحيوان ما ولا بالبدلية
 ان لا يصدق على كثيرين في زمان واحد بل المراد
 ان لا يصدق عليها بصدق واحد بل باصدق كثير
 سواء تجتمع هذه الاصداف في زمان واحد او لا
 سواء في هذا الحكم موضوع القضية المهمة القليلة
 خبران ١٢ في وجود واحد وينتفى بانفائه لان لا ينفى

ألا بانتفاء الجميع كوضوح الطبيعية كيف ومن البين
 أنه يصدق قولنا إنسان ما معدوم بمجرد انعدام بعض
 الأفراد من غير توقف في الصدق على انعدام جميع
 جزئياته كما يصدق قولنا إنسان ما موجود بمجرد
 وجود بعض الأفراد من غير أن يقتصر فيه إلى أن
 يوجد جميع الجزئيات وهذا كما في الصورة التجزئية
 كقولنا بعض الإنسان معدوم أو ليس بموجود
 فإنه يصدق بمجرد انعدام البعض ون الكل
 كما يجابها الصادق بمجرد وجود بعضها مع أن بعض
 الإنسان كالإنسان ما في الصدق على الجزئيات على
 وجه البدلية بالمعنى المذكور ويؤكد ما حققه بعض
 أفاضل المناسخين من أن القضايا التي موضوعاتها
 أمور مشتركة على وجه البدلية كالفرق المتشققا

محصورة بجزئية موضوعها هو الامر المشترك على
 سبيل الاجتماع والقيود المفيدة للبدلية قيود في اللفظ
 ومعنى خلاصة عن الموضوع بمنزلة سبيل البحر يتيه
 نقولنا انسان ما يشبه هذا الرغيف بمعنى بعض
 الانسان يشبه هذا الرغيف وهكذا في كل قضية
 قضية وتعل السر في اتحاد حكم مع حكم موضوع المبهمة
 تحقق ما هو مباحثه ثم هو هنا وهو الاتحاد وذلك
 لان تلك الطبائع وان كان لا يطلق عليها اسم الفرد المتشعب
 الا من حيث انها صادقة على الافراد على سبيل البدلية
 وحيث انها اعتبارية مع بخصوصية هذا النوع من
 الصدق لكن اذا جعلت تلك الطبائع موضوعات
 او محمولات للقضايا واعتبر صدقها على الافراد
 صدقاً محمولاً او موضوعياً فحكم الواحدات

أن العقل إنما يجعل الصادق نفساً لطبيعة لا هذه
 الحثية لغير هذا الاعتبار مفروض معه ملحوظ الأمر
 بحيث أنه قيد الموضوع في العنوان أو في العنوان
 فقولنا إنسان ما موجود في قوة قولنا الإنسان موجود
 لكن لا كلمة بل بعضه لو سلم أن خصوصية نحو
 الصدق معتبر في الموضوع بأن يجعل للمحافظ
 الطبيعة من حيث أنها صادقة على الأفراد على سبيل
 البدلية موضوعاً للقضية فلا يشك أن هذه الحثية
 معتبرة في العنوان فقط دون العنوان الحثية لأنطباق
 على الأفراد في موضوع المحصول فإنها معتبرة في عنوانه
 لا في عنوانه فلا يخرج على هذا التفسير أيضاً عن ساحة
 الاتحاد كيف وهذه الحثية على التحقيق يرجع إلى
 حثية الانطباق ومعنون هذا العنوان

الطبيعة من حيث الانطباق الطبيعية في مرتبة الخاط
وهي في هذه المرتبة متحدة مع الافراد بالضرورة
كافي موضوع القضية المحصورة على التحقيق
فيكون هذا الاعتبار التوفي افادة الاتحاد كمنافيا
كما هو غير خاف فلا محالة يسري احكام الافراد
اليها ولو سلم ان الصادق هو نفس هذا المركب
التقديري ايض بمعنى المجموع المركب من المقيد
والقيد نظر الى مجرد صحة هذا الاحتمال ومعه
النظر عن قربه كما اذا كان مناخودا في جانب
المحول كيف وغاية ما في الباب ان يلزم على هذا
التقدير دخول السور في المحول هو غير مستبعد
لكون القضية من قبيل القضايا المنعرجات
ودخول السور في محولها ينساق اليه الدهن

في باد الرأي ونحن بعدة كما اذا كان ما خوذ
 في جانب الموضوع كما هو ههنا من جهة انه يفضى
 الى التزام جزئية السور لعنوان الموضوع ولزوم
 صيرورة المحصورة مهالة على هذا الالتزام كيف
 وحصرها يستدعي ذكر السور من حيث انه بيان لمقتضى
 الافراد واذ الولى لا حظ لهذه الجحشية بل اعتبار من حيث
 انه امر يصدق على الافراد ويجعل نفس هان
 الوصف مرأة لما لا حظ لها لم يكن سور بل عنوانا
 على حدة محتملا للسور فيصير القضية مهالة ولعمري ان
 يقر بعض الانسان حيوانا على انه مهالة وكل بعوضة
 وبعض بعوضة كذا على انها محصورة بان كلية وعجوبة
 فلا يصح ايضا في ثبوت الحكم كيف وغاية ما يلزم
 من ذلك ان لا يؤول الاتحاد بين المعنويين وينتج

ما هو العنوان بعد هذا الاعتبار بالذات وانكار
بينه وبين ما هو عنوانه قبله كذلك بل يكون بالعز
وهذا الفرق لا يظهر في ثبوت الحكم المجعول عنه في
المقام ولا يلزم ان لا يكون المصلحة صادقة الا في
مادة يكون العنوان ذاتيا للمعنون الا ان يكون
الحكم من احكام العوم وهو مختلف عقلا ونفلا
فان كلامهم غير مختص بفسر دون فسر ولو
خصوا بغير ثبوت الحكم معلوم في المقام
كيف قد عرفت بداهة صدق الحكم بالوجود والعدم
باعتبار بعض الافراد دون البعض اذ قد لا
ما شهدنا في هذا التفصيل ظهر لك كلام واتضح
حق الاتصاف اندفاع ما في الجواشي الشريفة في
دفع الايراد المنقول من الجواشي القدرية حيث قال

ان الاحكام تختلف باختلاف العنوان فاذا قيل
 فكلما اثبت ذلك الشيء كان نفس الشيء او مطلق الشيء
 ثابتا كان الامر كما قال لمعرض واما اذا قيل شيء ما كما
 قال المصنف فالامر ليس كذلك لانه يستفاد من هذا
 الشيء من حيث العموم اي شيء من الاشياء فذلك
 يكون في العكس فينتفي بانقضاء الخاص باسمها
 انتهى قلته ان اراد به ان مفهوم الفرد المنتشر
 الطبيعة من حيث العموم في مرتبة موضوع
 القضية الطبيعية كما يظهر من اخر كلامه فلا ينتفي الا
 بانقضاء جميع الافراد لما تقردهم فبطلانه ظا
 لا يكاد يشك فيه صاحب فطرة كيف ولو كان كذلك
 لصح اجزاء احكام العموم عليه وصدق انسان ما
 نوع وحيوان ما جنس مع انه منتف بالضرورة

ع
 من انما المقصود
 من الانتفاء
 في الجملة
 من انما المقصود
 من الانتفاء
 في الجملة

وإن أراد به أن مفهوم الفرد المنشور وإن لم يكن عين
 الطبيعة من حيث العموم ولا راجعاً إليها لكنه
 متحد معها في الحكم ولا يصدق العدم عليه إلا
 بانتفاء جميع ما يمكن صدقه عليه كالطبيعة من حيث
 العموم وفاسد أيضاً لما عرفت أنفان العدم
 يصدق على الفرد المنشور باعتباره بعضاً لا شئاً
 ويصدق قولنا إنسان ما معدوم وليس بموجود
 بمجرد انعدام فرد واحد من غير حاجة إلى انعدام
 جميع الأفراد وإن أراد به أنه وإن كان يصيد
 عليه العدم باعتباره بعضاً لا فرداً لكن هذه العبارة
 موضوعة لعموم النفي واستغراقه لما تقر في مقابلة
 أن النكرة في سياق النفي يفيد عمومه وضعاً أو
 عقلاً على اختلاف الأداء فكأنه العدم بهذا العبارة

لا تصدق الا بانتفاء الجملة فسلم انها بالعلية لكنه غير
نافع كيف لا والمقصود ان المغالطة انما تنشأت من
المساحقة في العبادة والافالماخوذ في مقدم
موجب المعنى انما هو عدم الفرد المنتشر مطلقا وهو
يتحقق باعتبار بعض الافراد فحاصل الجواب
انه لما كان المراد من القضية القابلة لكلام يكن شي
من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا ما هو صدوره
ظاهر العبادة فلا يتم انه بالمعنى المذكور عكس
قولنا كالم يكن المدعى ثابتا كان شي من الاشياء
ثابتا كيف وكل ما هو ماخوذ في تالي الاصل ايجابا
يكون ماخوذا في العكس سلبا والماخوذ قبيحا
انما هو الفرد المنتشر فيكون هو الماخوذ في مقدم
لعكس عما هو ويتحقق باعتبار بعض الافراد

فلا يكون القضية الثنائية مغرورها عكسها لها
 بل عكسها قولنا كلما كان شيء من الاشياء معدوما
 كان المدعى ثابتا ولا استحالة في صدقها وان كان
 المراد بها هذا المعنى فسلم انها عكسها ولا خلاف لكن
 العبارة غير موضوعية للتأدي الى ما هو المقصود فهو
 الى الفساد فافهم ثم هم هذا التشكال ولعله عويصر
 هو انه كما لا يشك في ان الحكم المذكور من وجود موضوع
 المجهلة بوجود فرد واحد وانتفاءه كذلك مشهور
 فيما بينهم ومصرح في كتبهم وحكاية عنهم
 شائعة كذلك لا يشك في انه مبرر بانفوا الغد
 العام بانعدام بعض الخواص وخالفها
 بسبب الانتفاء عنه الا بانتفاء جميعها وحيثما ان
 السليمة يعلم لشواهد المقام والمقال انهم لم يريدوا

به مرتبة الماهية الامن حيث هي كما هو شأنها في مهلة
القدرة على الامن حيث الاطلاق وهل هذا الامدافعة
بين اثنين الكلامين وما يحكم به هني القاصر
ان الحق في الجواب على ما يستفاد عن كلام بعض
الاعلام ان صاحب الكواشي وقع هنا في مغالطة
نشأت من اشتراك اللفظ بين العدم
التقيض وهو الما يوجد هنا كما يشترك اليه المقام
والعدم بالاعتبار فلو يفرق بينهما واجرم
ما هو حكم الثاني على الاول فان ما ذكره من ان
عدمه يتحقق بعدم فرد حكم العدم بالاعتبار
وهو غير العدم التقيض كيف والطبيعة في هذه
المرتبة قد توجد بوجود فرد واحد وتعدم
بعدم اخر فيجتمع الوجود وعدمه بالمتحقق

[illegible]

وغيره من الامان متفرس
للتحقيق الذي اتيه
بعمرك لا بد من دفع الغفلة بحيث
ربما يبدو اليه انهمينا الى
الاستفادة مع انهم
منفردا بتنايلا يسبب
الاتصال اليها المتخلو
منها بعضه

لم نقد يروا احد داخل في جميع التقادير وذلك
 ان فتاامل فانه يليق بذلك وعندى انه
 والا قوتى من الوجهين السابقين ورابعها اورد
 مع من هو انا نفهم الى النتيجة مقدمته بما قد
 يقول كلما لم يكن المدعى ثابتا كان هذا الشيء ثابتا
 كلما كان هذا الشيء ثابتا كان شيء ما ثابتا كلما لم يكن
 مدعى ثابتا كان شيء ما ثابتا والشيء لا يخفى فيه
 بطريق البتة ففي عكس نقيضه يجب ان يخذل نقيض التاكيد
 الذى في قوة الهملة سالبة كلية ويجعل مقدما
 ونقيض المقدم تاليا فيلزم ما منعه قطعاً وهذا
 وجه كانه محصل الوجه الثاني وبعضهم جعله
 الثالث من الوجوه الثلاثة وكيف ما كان فقد نقل فيه
 لام بخوماه في الثاني ويدفعه على ما في الجوز

خ
 اشارته الى
 وجهين للوجهين
 وجهين للوجهين
 وجهين للوجهين

٤٤

اورد في بعض
 ذلك من عدم
 وجهين
 وجهين
 وجهين

الشرعية ان التالي في قوة المهمة التي في قوة الحجة
فيكون نقيضها في قوة نقيضها لإمكانه وهو النسخة
الكلية فلا اشكال وقد قوى هذا الوجه على القول
باستقلال الجزاء الشرطية وكونها قضائيا بالفعل
غير خارجة عن تمامها بزيادة اداة الشرط كما هو
بعض الاذكياء والمهمة القدمائية وان لم تكن
الجزئية مطلقا لكنها معلومة في المقام وامشاه
وخامسها ان اختلاف الشيعين في الاصل
والعكس ليس بظاهر بل بينهما اتفاق لان نقيض
رفعه فتقيض الاعم رفعه لا رفعه الخاص ولا يخفى
انه مبني على كون الشيء لما خوذ في تالي الاصل الاعم
انه لم يبرهن هذا الا ما يبرهان فهو عادة للمقدّم
المتنوع لا يد في من المصير الى حد الوجوه الشنا

[illegible]

فلا يكون وجهاً على حدة فهذا الوجه في غاية السخا
 واذا قد فرغنا من ذكر الوجوه الخمسة التي
 اردنا نقلها مع ما يتعلق بها من النقيض والامراء
 فحان ان نشي الغنان الى تبيين ما هو المقصود
 فنقول واما يقرب من جواب صاحب الادب
 الباقية ما اورد بعض الاعاظم بقوله تحقق الشيء
 في الكثرة انما يكون في ضمن النقيض فلا بد
 ان يكون تحقق شيء في النتيجة باعتبار شئ النقيض
 فيكون مفهوم النتيجة كلها لم يكن للدعي ثابتاً كما
 شيء من الاشياء ثابتاً في ضمن النقيض فكان مفهومها
 عكس النقيض كلها لم يكن النقيض ثابتاً كان للدعي
 ثابتاً وهو ليس بخلف انتهى وغاية ما يمكن في الغرض
 بينهما ان يقر ان صاحب الادب في عم ان الشيء في التنا

سطر ج انا جاز من انما سطر ١٢

كما أنه مخصوص بحسب المصداق لك معين
المفهوم كما احتمله صاحب السليم حيث قال لعله ^{مفهوم} _{مفهوم}
المصداق داخلا في مفهوم الصادق على ما
نقله عنه وجواب هذا البعض مبني على تسليم
المفهوم كما هو ظاهر على المتأمل في كلام
فحاصل الجواب أنه وإن سلم عموم التالى بحسب
المفهوم لكنه لا شك أنه متعين بحسب المصداق
والحكم سواء كان حليا أو لزوميا إنما يثبت ^{فثبت} _{فثبت} المصداق
حقيقة لا للمفهوم بل إنما هو عنوان له واسطة
في إثبات الحكم في الذهن فيجب أن يكون المأخوذ
في عكس نقض الزوم عدم ما هو لا في حقيقة
وهو المصداق ويجعل نقض المفهوم عنوانا
لحتمى يكون المأخوذ عدم ما في العكس متحد

مع المأخوذ في الأصل من فهو ما ومضداً
 وإذا صدق العكس ولا يلزم الخلف وانت
 تعلم ما فيه من الفساد وكيف نظر المنطق
 من حيث هو منطقاً بما هو في مفهومه والقياس
 المصدق فخرج عن مفهوم القضية كما وقع النظر
 به عن رؤس الفن والمنطق لا ينظر اليه و
 أحكام الفن لا يبنى عليه ولا يلزم انعكاس الحقيقة
 الكلية والسبالة الجزئية كنفسها في المستو
 وفيه افساد ما عليه القوم بأجمعهم فافهم
 انصف الزايع ما ارضى به كثير منهم و
 ألوا هو الحق وهو أنا لا نسلم كذب عكس
 شقيض وهو قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء
 بتا كان المدعى ثابتاً لان المقدم فيه محذور هو

عدم ثبوت شيء من الاشياء ضرورة ان من الاشياء
 الواجب قهر وعدمه محال لذات فيستلزم ثبوت
 المدعى الذي هو شيء من الاشياء فان المحذور
 ان يستلزم بقبضه هكذا اقل في تقريرة وقوله
 يؤيد هذا بالمشهور فيما بينهم من استلزام
 ارتفاع النقيضين اجتماعا وبالعكس حيث ما شل
 عدم جميع الاشياء ملزوم لارتفاع النقيضين
 وارتفاعهما يستلزم اجتماعهما فيكون عدم الجميع
 ملزوما لاجتماع المدعى ونقيضه فيكون ملزوما
 لاحدهما بضرورة وهو مفهوم العكس وليعلم
 انه قد استشعر من مطاوى الكلام في مفتح الرسا
 انه لا منافاة على هذا التقدير بين عدم الشيء
 وعدم عدمه وكذا ابينه وبين عدمه اى

الحمد لله الذي هدانا لهذا

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

بين عدم عدم الشيء وعدم عدم عدمه وهم
 جرا إلى غير النهاية فيجتمع عدم الشيء وعدمه
 وعدم هذا عدم وهكذا إمبرا^{هيم} ثبته الغير للثبات
 كيف والمفروض عليه تحقق إعدام جميع^{شك} الأشياء
 وعدم الشيء شيء من الأشياء فلا يمكن تحقق عدم
 لم يتحقق عدم جميع الأشياء ومعه هذا فلا يمكن تحقق
 عدم الشيء وهو العدم المعدوم لهذا العدم لم
 يتحقق عدم جميع الأشياء مع أنه مفروض فيحقق
 مع ضرورة فلا منافات وارتفاع التقيضين
 لما كان عبارة عن عدمها لا يصح سلب التحقق عن
 عدمها والا فلا يمكن تحقق عدم شيئين اثنين فلم
 يتحقق عدم جميع الأشياء غاية ما في الباب أن
 يتحقق عدمها^{علم} أيضا مع عدمها لكن لا منافات

لا يلزم الخزم العقل فيه بواسطة الخزم في كل ما وجد
 العقل الاول وجد الواجب لعدم كذا اقل الخزم ^{من} الذي
 عدم الاستلزام بواسطة قضية اخرى فانا الخزم
 بالقضية القابلة كذا ثبت المدعى ثبت شيء من
 الاشياء وتنعكس بعكس المنقوض على طريقة القدر بآء
 الى قولنا كلما لم يثبت شيء من الاشياء لم يثبت التدرج
 على طريقة المتأخرين ليس البتة اذا لم يثبت شيء
 من الاشياء ثبت المدعى فيجب ان يخزم العقل في
 هذا العكس ومع الخزم في هذا العكس يجوز العقل ^{من}
 ولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا
 الا يخفى وقد ذكرت في اللقائم كلمات اخرى رأينا
 كما اجدر الخا ص من ان هذا التقرير لا ينطبق
 على قانون العقول فان كذا بالعكس مما يستلزم

كذب الأصل وهو هنا النتيجة وكذب النتيجة
 لا يستلزم إلا كذب مقدمة من مقدمات القياس
 او فساد هيئته فاللازم من كذب الكليتين والنتيجة
 انما هو انتقاض قاعدة انعكاس المتصلة الموجبة
 الكلية لنفسها بعكس لنقيض او فساد قاعدة انتاج
 الموجبتين الكليتين اللزومتين موجبة كلية لزومتيه
 او كذب حدى لمقدمتين او فساد هيئته القياس
 لافساد الجزء الاول من الصغرى بخصوصية حتى يلزم
 منه ثبوت المدعى فالمغالطة لا يفيد اثبات
 شئ من الدعوى فضلا عن ان يكون وانسارده على
 اثبات جميعها اقول كما ان الامور المذكورة
 مختلطة للبطالان من جهة استلزام الحكم لهما معا
 الصديق والصحة بالبرهان او بالبداهة كذلك علم

مدخله لا طرف صدق ولا كذب في صدق الحكم ولا كذب معلوم لا طرف
 فلا يرد ما اورد وصا قيل بتغير التصريح ان عدم
 ثبوت المدعى يستلزم ثبوت نقيضه على جميع
 التقادير عدم ثبوته وهو يستلزم قولنا كل ما ثبت
 نقيض المدعى ثبت شيء من الاشياء الى اخر المقدمات
 حتى تنتهي سلسلة البطلان الى ثبوت النقيض
 ومنتهى الى عدم المدعى على انه لا يستلزم مجرد
 ثبوت النقيض صدقها بل كون النقيض شيئا
 من انواع ما افيد من انه لا يلزم من هذا التصريح
 الا ثبوت المدعى على بقدر ما هو محصله على ما
 يظهر بالتأمل ان ثبوت النقيض على جميع
 التقادير انما يستلزم عدم المدعى على جميع
 التقادير وغايتهم ما يلزم منه بطلان هذا

الكلية وبطلانها لا يستلزم كذب الجزئية
 واما عدم ثبوت المدعى في الاوقات الواقعة
 فانما يستلزم تحقق النقيض على تلك التقادير
 وهو لا يستلزم صدق القضية المذكورة
 وهذا الجواب كما يدفع التقرير المذكور يدفع
 التقرير السابق ايضا السادس والسابع
 والثامن ان قاعدة الانكاس مختصة
 بغير الامور الشاملة وان النتيجة اتفاقية لا
 تنعكس وانما لا نسلم ان عكس النقيض ما ذكر
 بل العكس قولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء
 ثابتا لم يكن المدعى ليس بثابت اقول
 اما الاول فتدليس باليه بالاجال سابقا
 والتوضيح ان صاحب السلم قال في حاشيته

ان المراءى به
 ان المراءى به
 ان المراءى به

في الادب الباقية فحيثما عن اصل المفاظ
ويد المجواب المذكور في ما كلامة بلفظه
ل ان يقول ان دليلكم على اثبات عكس
نقض الموجبة الكلية اللزومية كنفسها
ثم فانهم قالوا اذا صدق كلما كان اب
د صدق كلما لم يكن مع ذلك يمكن اب لا

باء الملزوم من لوازم انتفاء اللازم وهو
نقض بالمشارك بين النقيضين كالامكان
ثم بالقياس الى امكان الخاص ونقيضه
لا يستلزم نقض الامكان العام نقض
مكان الخاص وهو مستلزم لعين الامكان
تمام لكان نقض الامكان مستلزما
بينه وانه محرم ههنا لذلك فان ثبوت شيء

من الأشياء لا زهر للنقيض فيجوز ان يكون منشا
للحال وهو الانعكاس انتهى والحاصل ان العكس
لو ثبت فثابت على تقدير مح وهو فرض
استلزام الشيء لبقضيه وهو غير واقع فذلك
العكس والكلام انما هو في تحقق الانعكاس و
في العبارة اشارة الى ضعف هذا التخصيص
لكونه مخالفا لما هو المرصى عنده وثيق في هذا
المقام جدا بما افادته السيد المستد والسيد
المعتمد رئيس لصناعة حلال العلوم قدس الله
روح الزكية من التحقيق في شأن القياسات
المختصة ويظهر ضد قول في مدحجته وهذا
ما ضل معتبر في نفوذ الحقايق واسم التفتير في
المواضع العلمية والمواقع البرهانية واما الثاني

لم فقد قيل في دفعه انه ظاهر السخافة بنيت له
 لان القول يكون النتيجة اتفاقية بعد تسليم
 ان كل واحد من مقدمتي القياس لزومية وان
 اللزوميتين ينتجتان لزومية غير معقول وبما
 من تصفح المأخذ ان القائلين بكونها اتفاقية
 لم يسلموا اللزوم بين طرفي المقدمات
 بل بنوا هذا القول على منعه كيف وقد قال
 قائل منهم لا ملازمة بين تقديريتي
 نقضيه وبين كون شيء من الاشياء ثابتا الا
 ترى انه على تقدير المدعى يكون شيء من
 الاشياء ثابتا ايضا فثبتت شيء من الاشياء
 مع تقدير نقض المدعى من الاتفاقيات
 فلا يعكس بعكس النقيض انتهى بالقطر فثبت

٢٠
 هو القول بكونه
 لا يثبت عليه
 الباقية
 لا يدخل انما المقدمتين
 والمطلوب كيف
 لا يثبت سلب
 لا يثبت سلب
 منقضيها
 ٨١

اليهم لعلها من الاكاذيب المخترعات ^{لغير} فمرحباً
 هذا الجواب الى الجواب الثاني وقد
 مر الكلام فيه مستوفواً واما الثالث
 فهو وان كان من اقوى الوجوه عند محاسب
 النظر الدقيق تدبر فيه شئ وهو ان ما سلم
 كونه لازماً في العكس وهو بالنية اعني سلب عدم
 المدعى ايضاً شئ من الاشياء فوقعه على تقدير
 عدم جميع الاشياء كوقوع غيره لا على هذا التقدير
 فعاد الاشكال فيقرى فتدبر وكن من المنصفين
والجواب على ما تقدمت به انها مغالطة
 من جهة اشتراك اللفظين ما هو المعبر
 في عكس النقيض وبين ما هو الماخوذ من
 العكس من النقيض وبيان مقتضى تهذيب ^م

ان يكون بياناً صحيحاً
 فلا ينبغي الاصرار
 كون العدم شيئاً
 وهو محال
 فيجب ان لا يصرح
 بكلام

لَمْ يَكُنْ عَلَى مَا خَصَّنَا اللَّهُ بِأَخْذِهِ مِنْ نَبَأِ التَّحْقِيقِ
 وَلَمْ يَصِلْ إِلَى أَيْدِي أَفْكَارٍ مِنْ سَبْقِنَا مِنْ أَوَّلِي
 التَّدْقِيقِ إِنْ النَّقِيزُ عَلَى تَحْوِينَ نَقِيزٍ بِحَسَبِ
 الْمَفْهُومِ وَنَقِيزٍ بِحَسَبِ التَّحْقِيقِ الْأَوَّلِ هُوَ
 الَّذِي يَتَصَوَّرُ مَفْهُومٌ مِنَ الْمَفْهُومَاتِ وَيُورَدُ
 عَلَيْهِ السَّلْبُ فَهَذَا الَّذِي يَلْبَسُ مِنْ حَيْثُ هُوَ سَلْبٌ
 نَقِيزٌ لِي بِحَسَبِ الْمَفْهُومِ وَالثَّانِي مَا يَرْفَعُ بِهِ
 وَجُودَ الشَّيْءِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ بِحَسَبِ الْمَفْهُومِ
 سَلْبًا أَوْ مَسْلُوبًا وَهَذَا أَنْ الْمُحْيِيَّانِ وَأَنْ كَانَا
 مِثْلًا زَمِينٍ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَفَاهِيمِ الْخِزْيَةِ
 وَالْأُمُورِ الْعَامَّةِ كَالْوَحْدَةِ وَالْكَثْرَةِ وَالطَّيَّةِ
 وَالْخِزْيَةِ وَسُلُوبِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ لَكِنَّهَا قَدْ تَفَارَقَا
 فَيَكُونُ نَقِيزًا بِحَسَبِ الْمَفْهُومِ فَقَطْرُونَ التَّحْقِيقِ

وما اعتبر اخذناه في عكس النقيض من نقيض الظرف
 هو النقيض بالمعنى الثاني دون الاول وسببانه
 بعد الاجاطة بما ذكرناه جلى على النظر الجديد
 كيف والنقيض بحسب المفهوم اذا جاز ان لا يكون
 نقيضا بحسب التحقيق وان لا يرتفع به وجود الشيء
 ولا يكون نقيض اللازم بهذا الاعتبار افعا
 لوجود الملزوم ومستلزم التحقق عدمه لان
 نقيض اللازم يستلزم ارتفاعه او بالذات
 وارتفاع الملزوم ثانيا وبالعرض بواسطة
 استلزامه لارتفاعه فاذا لم يستلزم فيك
 يستلزم ارتفاع الملزوم والا يلزم تحقق
 ما بالعرض بدون تحقق ما بالذات وهو
 كما نرى مع ان مفاد العكس هو هذا

واخر قدم هديت هذه المقدمة فنقول عد
 جميع الاشياء بل الاشئ بحسب المفهوم والمصد
 مندرج تحت شئ من الاشياء اما بحسب نفس
 المفهوم فظاهر لما قد عرفت سابقا ان مفهومه
 موجود في ذهن من الاذهان والموجود
 بما هو موجود عينيا كان او ذهنيا شئ من
 الاشياء واما بحسب المصادق فلافه مندرج
 تحت مفهوم الاشئ بالضرورة والندرج
 تحت مفهوم ائى مفهوم كان شئ من الاشياء
 كذا لم يرد منه هنا الا هذا وهو
 ينافى التناقض بحسب التحقيق وهكذا
 البيان في ثبوته وسلب هذا الثبوت
 فمقدم العكس ليس نقيضا لتأليه الاصيل

بالاعتبار المذكور بل هو نقيض له بحسب
المفهوم لكنه غير معتبر وبالحكمة المأخوذة
في العكس ليس معتبرا في عكس لنقيضه
هو معتبر فيه فهو غير مأخوذة نعم النقيض
ههنا اخذ على طريق اخذ النقيض المعتبر فيه
وطريقته فوق الاشتباه فظهر انها مخالطة من
جهة اشتراك اللفظ وانه ليس للمفردات اشتراك
تقائض الانحساب المفهوم والعنوان ولا عكس
للقضايا المشتبهة عليها لكن لا من جهة عدم
استلزام نقيض اللازم نقيض المتلزم بل
من جهة انه لا تقائض لهما فظهر قوة القول
بالخصيص على خلاف متصورات الحكماء فهم
والظاهرة بعين التدقيق واعينه بالنظر المحقق

الدقيق فانه من الاجوبة الحق التي لا تشوب
سفسطة ولا تمازجها مغالطة وان لم يقبلها
أه وهام السوفية والاحلام المأوقفة
وانخرقد وصريل الكلام الى هين المقسام
فلنقوض التحيام ولنفضض الختام بالاختتام
متوكلين على الله المفضل المتعام



دول	دول		
عدم	عدم		
تفکیر	تفکیر	۱۱	
استیع	استیع	۵	
یتحق	یتحق	۰۵	۳۲
لاقتضار	لاقتضار	۱۳	۳۳
اخره	اخره	۱	۳۴
نتیج	نتیج	۱۲	۱۱
مسموع	مسموع	۳	۳۶
لکفاه	لکفاه	۵	۱۱
الشرقیہ	الشرقیہ	۲	۴۰
مقتضیا	مقتضیا	۲۰	۴۷
جبرئہا	جبرئہا	۳	۴۹
فی الاحکام	فی الاحکام	۴	۵۰

جبرئہا	جبرئہا	۱۲	۴۱
لارفعہ	لارفعہ	۱۰	۴۸
مالاجان	مالاجان	۱۲	۵۸
للتقیض	للتقیض	۱۰	۸۰

غلامنامہ حایہ تفسیر التقدیر

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۵ طر اول	۲۵	فیہا	فی
۷ طر ثانی	۵۵	ح	ح یطل
۱۱	۵۷	لزم	یلزم
۲۴ طر	۳۳	یدعیہ	یدعیہ
۳۲	۲۲	فما	ما
۱۱	۲۲	لکن لیس	لکن لیس مراد
۱۱	۲۶	وہوئی	وہوئی
۳۹	۱۲	الصبری	الصغری

اس سالہ کی تصحیح بعض غلطیوں سے تصحیف ہو چکی ہے
 کمال انتہام کی نیکیں جو غلط سبب بشیریت رکھتی تھیں
 اصلاح اس غلامنامہ میں حق المقدر پر تجلیم تمام کی گئی اگر
 ناظرین منصفین کوئی غلطی محسوس ہو تو اصلاح فرمادیں

